

بيان صحفي بشأن نتائج

# مؤشر مدركات الفساد 2021

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

25 يناير 2022



## مقدمة

لازال المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد دون تغيير عند 43 درجة للعام العاشر على التوالي، وهو ما يعبر عن صورة قاتمة عن حالة الفساد في سائر أنحاء العالم، حيث يسجل أكثر من ثلثي الدول درجات أقل من 50.

وقد وجدت منظمة الشفافية الدولية أن البلدان التي تنتهك الحريات المدنية باستمرار تسجل درجات أقل على مؤشر مدركات الفساد، ويؤدي التراخي عن محاربة الفساد إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية، مع تآكل هذه الحقوق والحريات وتراجع الديمقراطية ليحل الاستبداد محلها، مما يسهم في ارتفاع مستويات الفساد.

وقد عبرت عن ذلك رئيسة منظمة الشفافية الدولية السيدة ديليا فيريرا روبيو بقولها " حقوق الإنسان ليست مجرد شيء يُستحسن أن يكون موجودا في جهود مكافحة الفساد، فالنهج الاستبدادي يدمر الضوابط والتوازنات المستقلة ويجعل جهود مكافحة الفساد تعتمد على أهواء النخبة. إن ضمان قدرة الناس على التحدث بحرية والعمل بشكل جماعي لإخضاع السلطة للمساءلة يمثل الطريق الوحيد المستدام للوصول إلى مجتمع خالٍ من الفساد"

وقال دانييل إريكسون، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية " في السياقات الاستبدادية حيث تقع السيطرة على الحكومة والأعمال والإعلام في أيدي قلة من الأشخاص، تظل الحركات الاجتماعية هي الضابط الأخير للسلطة. إن القوة التي يمتلكها المعلمون والطلاب وأصحاب المتاجر والأشخاص العاديون من جميع مناحي الحياة هي التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق المساءلة".

## تعريف عام بشأن مؤشر مدركات الفساد

منذ عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" سنويا، ويصنف مؤشر 2021 درجات ومراتب 180 دولة استنادا الى مدى فساد القطاع العام في البلد وذلك حسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال.

تغطي بيانات مصادر المؤشر على جوانب الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتعزيز النزاهة في القطاع العام؛ وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، وهي مشكلات مستمرة في تخریب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.



## ماذا يقيس المؤشر؟

- يقيس المؤشر الفساد في القطاع العام، ويشمل ما يلي:
- الرشوة.
  - استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة.
  - استغلال المسؤولين للمناصب العامة لتحقيق منافع خاصة.
  - الوساطة والمحسوبية.
  - الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة.
  - قدرة الحكومة على ضبط الفساد وفرض آليات النزاهة في القطاع العام.
  - مدى وجود ملاحظات جنائية فاعلة للمسؤولين الفاسدين.
  - الروتين العقيم والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
  - مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح بالامتلاكات والذمة المالية ومنع تعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات.
  - مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمدققين.
  - مدى إتاحة المعلومات المتعلقة بالشأن العام للمجتمع المدني.
  - السيطرة على الدولة من قبل أصحاب لمصالح الشخصية والنفوذ.
- وفي المقابل لا يغطي مؤشر مدركات الفساد العالمي الجوانب التالية:
- تصورات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد (حيث يقيس فقط تصورات الخبراء ورجال الأعمال التنفيذيين).
  - التدفقات المالية غير المشروعة.
  - أدوار ميسرو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون، إلخ).
  - غسل الأموال
  - فساد القطاع الخاص.

## المنهجية العلمية:

- يجمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر مختلفة تعكس مدركات مستوى الفساد في القطاع العام من منظور العاملين في قطاع الاعمال وخبراء في شئون البلدان المعنية.

- يستخدم المؤشر بيانات من 13 مصدرا خارجيا لما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستثمارات الخاصة ومراكز الأبحاث وغيرها، وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.

- يشكل مؤشر مدركات الفساد مؤشرا مركبا يعتمد على ما لا يقل عن ثلاثة مصادر لاحتساب درجة كل بلد، أي أنه حتى يتم إدراج بلد ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدنى لتقييم ذلك البلد.

- لا بد لأي مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد أن يستوفي المعايير التالية:

- يقيس مدركات الفساد في القطاع العام.

- يقوم على منهجية موثوقة وسليمة يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس.

- أن تجري المؤسسة الدولية هذا التقييم مرة كل سنتين على الأقل

- يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إجراؤها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان.

- يستخدم المؤشر مقياسا من صفر (الأكثر فساداً) إلى 100 (الأكثر نزاهة).

- تعمل منظمة الشفافية الدولية على مراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات بالتفصيل لضمان استيفائها لمعايير الجودة الخاصة بالشفافية الدولية، كما تخضع منهجية مؤشر مدركات الفساد الى التدقيق من قبل جهة مستقلة (مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية) حيث أجرى مركز الأبحاث تدقيقا مستقلا لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2017، كما جري نفس التدقيق سنة 2012 حين انطلق العمل بالمنهجية الجديدة، وقد توصلت عمليتا التدقيق الى أن المؤشر متجانس من الناحية المفاهيمية والإحصائية.

## النتائج العامة لمؤشر ٢٠٢١

- جاءت نتائج المراكز الأولى نتيجة طبيعية لدعمها لسيادة القانون، ووجود أجهزة رقابية مستقلة، وإتباع قواعد حكمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة، وتوافق مجتمعي ضد استخدام الوظائف العامة لتحقيق المصالح الخاصة، والمراكز العشرة الأولى هي:

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
1	الدانمارك، فنلندا، نيوزلندا	88
4	النرويج، سنغافورة، السويد	85
7	سويسرا	84
8	هولندا	82
9	لكسمبورغ	81
10	ألمانيا	80

- يلاحظ بأن الدول التي تصدر المؤشر هي الدانمارك (88)، وفنلندا (88)، ونيوزلندا (88) وكلها تأتي ضمن الـ 10 بالمئة من دول العالم في درجة الحريات المدنية على مؤشر الديمقراطية



- وفي المقابل، يشير المؤشر إلى أن الفساد يزدهر في الدول التي تنعدم فيها المساءلة للقيادات، وفيما يلي الدول الحاصلة على المراكز الأخيرة:

الترتيب	الدولة	الدرجة من ١٠٠
164	السودان، نيكاراغوا، هايتي، جزر القمر، تشاد	20
169	تركمنستان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بروندي	19
172	ليبيا، غينيا الاستوائية	17
174	اليمن، كوريا الشمالية، أفغانستان	16
177	فنزويلا	14
178	سوريا، الصومال	13
180	جنوب السودان	11

- تؤكد النتائج بأن البلدان الأكثر فساداً هي المُصَّابة بالنزاعات السياسية طويلة المدى والصراعات الداخلية والتي مزَّقت البنية التحتية للحكم حيث لا تزال الصومال (13)، وسوريا (13)، وجنوب السودان (11) في ذيل مؤشر مدركات الفساد، كما تحتل سوريا المرتبة الأخيرة في مجال الحريات المدنية (الصومال وجنوب السودان غير مصنفة).

- العديد من الدول التي حازت على مراكز إيجابية متقدمة في مؤشر مدركات الفساد تشترك في السمات التالية:

- احترام سيادة القانون.

- أجهزة رقابية قوية ومستقلة تراقب أداء المؤسسات والجهات العامة.

- إعلام حر ومستقل.

- إتاحة مساحة لمؤسسات المجتمع المدني للعمل والتعبير.

- وفي المقابل تتشابه الكثير من الدول ذات الأداء المنخفض بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك ضعف الحقوق السياسية، وقيود على حرية الصحافة والتعبير، وضعف سيادة القانون، وضعف التعامل مع شكاوى الفساد.

## الفساد وحقوق الإنسان والديموقراطية:

- كشفت التحليل الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية لهذا العام أن الفساد والإفلات من العقاب يمكن من انتهاكات حقوق الإنسان والانحدار الديمقراطي، وتؤدي هذه العوامل بدورها إلى مستويات أعلى من الفساد، مما يؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة، فالفساد والإفلات من العقاب يساهم في خلق مناخ غير آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان.

- مع ركود وتدهور جهود مكافحة الفساد، تتعرض الديمقراطية وحقوق الإنسان للهجوم، إذ يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر من قبل الحكومات لجائحة كوفيد - 19 من أجل تقويض حقوق الإنسان والديموقراطية إلى تدهور أكثر حدة في جميع أنحاء العالم في المستقبل.

- من بين 23 دولة انخفضت درجتها على مؤشر مدركات الفساد بشكل ملحوظ منذ عام 2012، انخفضت درجات 19 دولة أيضا في مجال الحريات العامة.





- ما يقارب نصف الدول رابدة على المؤشر منذ نحو عقد من الزمن، مما يشير إلى تعثر جهود حكوماتها في معالجة الأسباب الجذرية للفساد، ولازال أكثر من ثلثي دول العالم (البالغ عددهم 180 دولة) المشمولة في المؤشر أحرزت أقل من مستوى 50 درجة، لتتأكد بذلك حاجة المؤسسات العامة إلى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسؤولين المتنفذين.

- سجل إقليم أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي أعلى الدرجات في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021، حيث بلغ متوسط درجات دول أوروبا الغربية 66 درجة، أما أقل الأقاليم في متوسط الدرجات فكان من نصيب إقليم أفريقيا - جنوب الصحراء حيث بلغ متوسط درجاتهم 33 درجة، يليها إقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى حيث بلغ متوسط درجاتهم 36 درجة.

- سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل متوسط قدره 39 درجة للعام الثالث على التوالي، وسجلت الدول العربية معدل متوسط قدره 34 درجة، ولا يزال يُنظر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها منطقة شديدة الفساد، مع إحراز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد. وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة وقطر حققا الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي حيث سجلتا 69 و 63 درجة على التوالي، بينما كانت ليبيا (17 درجة)، واليمن (16 درجة)، الصومال (13) درجة، وسوريا (12 درجة) من بين الأسوأ أداءً في المؤشر.

- أكثر الدول تحسناً هي: سيشل (+4 درجات)، بابا جينوا (+4 درجات)، شمال ماسا دونيا (+4 درجات).

- أكثر الدول تدهوراً هي: بيلاروس (-6 درجات)، بتسوانا (-5 درجات)، أستراليا، وقبرص، والأرجنتين، قرغيزستان (-4 درجات).

## نتائج الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

درجة (صفر) تشير إلى فاسد جدا، و(١٠٠) درجة تشير إلى نظيف جدا.

2021 (جديد)			التغير بالدرجة	2020			ترتيب الدول العربية
من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا		من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	
69	1	24	2-	71	1	21	الإمارات
63	2	31	=	63	2	30	قطر
53	3	52	=	53	4	52	السعودية
52	4	56	2-	54	3	49	عمان
49	5	58	=	49	5	60	الأردن
44	6	70	=	44	6	69	تونس
43	7	73	1+	42	7	78	الكويت
42	8	78	=	42	7	78	البحرين
39	9	78	1-	40	9	86	المغرب
33	10	117	=	33	11	117	مصر
33	10	117	3-	36	10	104	الجزائر
30	12	128	3+	27	13	142	جيبوتي
28	13	140	1-	29	12	134	موريتانيا
24	14	154	1-	25	14	149	لبنان
23	15	157	2+	21	15	160	العراق
20	16	164	1-	21	15	160	جزر القمر
20	16	164	4+	16	18	174	السودان
17	18	172	=	17	17	173	ليبيا
16	19	174	1+	15	19	176	اليمن
13	20	178	1+	12	21	179	الصومال
12	20	178	2-	14	20	178	سوريا

- أظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 أن مستويات الفساد لا تزال تعاني من الركود في مختلف أنحاء العالم، ولا تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أي استثناء، حيث حصلت أكثر من 70% من دول المنطقة على درجات أقل من 50 درجة.

- تصدر نتائج الدول العربية كل من الإمارات العربية المتحدة (69) وقطر (63). سجلت الدول التي مزقتها الحرب أسوأ النتائج: وهي ليبيا (17)، واليمن (16)، وسوريا (13).

- سجّل لبنان (24) أدنى مستوى له منذ عام 2012، حيث شهد كل من لبنان (24) وسوريا (13) انخفاضاً ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012.

وأشار تقرير النتائج الإقليمية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لمنظمة الشفافية الدولية أن الفساد السياسي الممنهج يُعيق التقدم عبر المنطقة ويزيد من تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان. فقد فشلت الوعود الطامحة في التجديد التي طالب فيها الربيع العربي منذ عام 2011 في أن تؤتي أكلها، حتى أن تلك البلدان التي نجحت في إقامة أنظمة حكومية جديدة تعاني من تراجع الديمقراطية فيها، لا سيما تونس (44/100). وعلاوة على النزاعات العنيفة وطويلة الأمد في بلدان مثل سوريا (13) واليمن (16)، جاءت جائحة كوفيد 19 لتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة من الأردن (49) إلى قطر (63).

وصرحت كندة حتر، المستشارة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة الشفافية الدولية: "تناضل المنطقة لتحقيق أي نتائج ملموسة في الكفاح من أجل الشفافية وحقوق الإنسان والديمقراطية في ضوء الفساد السياسي المُستشري في الدول العربية. لم يتحسن الوضع في أي بلد بشكل ملحوظ منذ عام 2012. فالنخب السياسية والمصالح الخاصة تتجاوز الصالح العام، المرّة تلو الأخرى، لتحقيق مصالحها وتكريس الاستبداد".

وتدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات لتطبيق التزاماتها في مجال مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، كما تدعو الناس في جميع أنحاء العالم إلى العمل معاً للمطالبة بالتغيير.

## توصيات منظمة الشفافية الدولية وجمعية الشفافية بخصوص النتائج - ٢٠٢١

إن أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها أقل من 50% في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021، والمتوسط العام هو 43 (درجة الكويت 43، وتمثل ذات درجة المتوسط العام).

### التوصيات:

أظهرت الدراسات أن الفساد يقوض الحقوق والمؤسسات الديمقراطية، مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والقضاء المستقل، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم. لذا يتعين على الحكومات العمل على ما يلي:

1. أهمية تعزيز دور الأجهزة الرقابية (الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وهيئات مكافحة الفساد) والتأكيد على استقلاليتها التامة بما يكفل قيامها بأعمالها الرقابية بحيادية، والتأكيد على أهمية نشر التقارير السنوية والرقابية في الموقع الإلكتروني وفي وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي واتاحتها للجمهور وذلك لتحقيق الشفافية ولتعزيز المساءلة العامة. مع أهمية منح هذه الأجهزة الرقابية مزيداً من الصلاحيات والموارد حتى تتمكن من أداء مهامها وممارسة دورها في الحفاظ على المال العام وفي محاسبة المخالفين، كما يجب أن تكون البرلمانات والمحاكم يقظة في محاسبة ومنع تجاوزات السلطة التنفيذية.

2. دعم الحكومات للحقوق المدنية وتمكين المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من حرية التعبير عن الرأي العام أو مساءلة الحكومات وتحميلها مسؤولية أي إخفاق، وكذلك تعزيز آليات المساءلة العامة مع أهمية تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، فعلى الحكومات التراجع عن أي قيود غير متناسبة مع حرية التعبير وحراك المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والتجمعات والتي فرضها ظهور الوباء.

3. معالجة الثغرات ونقاط الضعف في الأنظمة لمنع الفساد العابر للحدود من المرور دون أن يتم اكتشافه أو عدم السماح له بالعقوبات، وعليه يجب على الحكومات العمل على سد الثغرات القانونية، ووضع الضوابط الفنية والإجراءات التي تمكن من رصد الجرائم المالية، مع أهمية ضمان عدم تمكن الفاسدين والمتواطئين معهم من الإفلات من العدالة.

4. ضمان وجود معاملات تعاقب شفافة وعادلة للحد من ارتكاب المخالفات وقضايا الفساد المرتبطة بالمشتريات العامة وذلك للحد من حالات تعارض المصالح، فالشفافية هي المفتاح لضمان إنفاق الموارد العامة بشكل مناسب والوصول إلى المستفيدين المستهدفين.

5. نشر البيانات ذات الصلة وضمن الوصول غير المقيد للمعلومات وذلك لضمان حصول الجمهور على المعلومات وتسهيل الوصول إليها في الوقت المناسب.

6. معالجة الوساطة والمحسوبية والمعاملات التفضيلية حتى لا تكون الخدمات العامة مدفوعة بالعلاقات الشخصية أو المتحيزة تجاه المصالح الخاصة.

7. معالجة موضوع تعارض المصالح للوقاية من تأثيراته الضارة على المال العام.

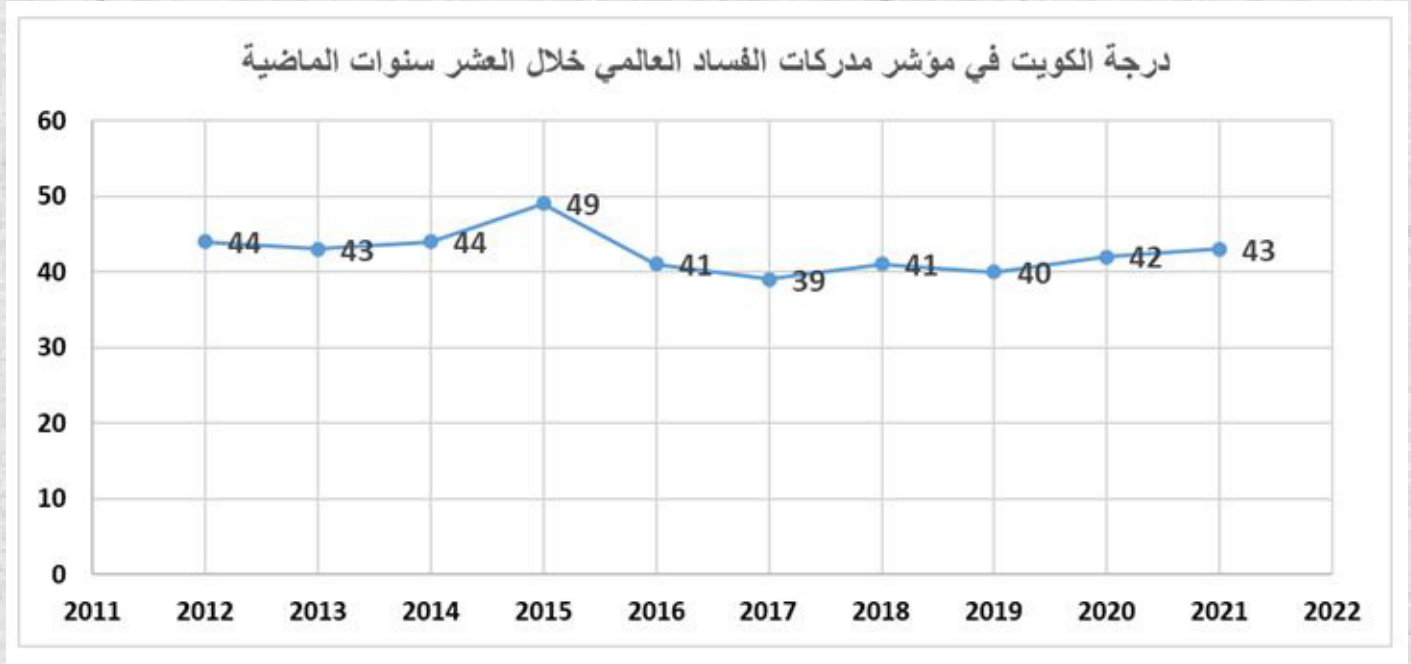
8. يجب على الحكومات أن تعطي الأولوية لقضايا مكافحة الفساد لعلاقتها الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تلتزم بها كل دولة في العالم. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان وضع المزيد من التدابير المضادة من أجل تحقيق الهدف الخاص بالحوكمة (الهدف 16) بحلول عام 2030.



## الكويت في مؤشر مدركات الفساد

الترتيب خليجيا	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	الدرجة من ١٠٠	السنوات
4	4	35	53	2003
5	7	44	46	2004
5	7	45	47	2005
5	6	46	48	2006
5	6	60	43	2007
5	7	65	43	2008
6	8	66	41	2009
6	7	54	45	2010
5	5	54	46	2011
6	6	66	44	2012
6	7	69	43	2013
6	7	67	44	2014
5	6	55	49	2015
6	7م	75	41	2016
5	8	85	39	2017
5	8	78	41	2018
6	9	85	40	2019
5 مكرر	7	78	42	2020
5	7	73	43	2021

## تحليل لأسباب تحسن الكويت في مؤشر مدركات الفساد



تحسنت الكويت درجة واحدة في مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2021 من 42 إلى 43، مما ترتب عليه تحسن ترتيب الكويت عالميا 5 مراكز من المركز (78) إلى (73)، ولم يتغير ترتيب الكويت عربيا فظلت في المركز (7)، أما خليجيا فهي في المركز الخامس (دولة البحرين في المركز السادس).

ويعزى تحسن درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 إلى تحسن تقييم الكويت في المصدرين التاليين:

- Bertelsmann Foundation حيث بلغت درجة الكويت 45 لعام 2021 وبتحسين 4 درجات عن العام الماضي.

- World Economic Forum حيث بلغت درجة الكويت 53 وبتحسين 5 درجات عن عام 2020.

- وفي المقابل انخفض تقييم الكويت خمس درجات في مشروع أنواع الديمقراطية (Varieties of Democracy Project) حيث بلغ تقييم الكويت 45 درجة لهذا العام.

- وتجدر الإشارة إلى أن جميع المصادر التي شاركت في تقييم دولة الكويت (6 مصادر) قد قامت بتحديث بياناتها خلال عام 2021.

## علما بأن النتائج في المصادر الستة التي استخدمت لتقييم الكويت في المؤشر هي:

التقييم %		المصادر الستة
2021	2020	
41	41	Political Risk Services - International Country Risk Guide (PRS) 2020
53 ▲	48	World Economic Forum (WEF) Executive Opinion Survey 2019
45 ▼	50	Varieties of Democracy Project - (V-Dem) 2020
37	37	Economist Intelligence Unit (EIU) - Country Risk Assessment 2020
35	35	Global Insight (GI) - Country Risk Ratings 2019
45 ▲	41	Bertelsmann Foundation (BF) - Transformation Index 2020





# تحليل لأسباب تحسن ترتيب الكويت درجة في مؤشر مدركات الفساد



## تحليل جمعية الشفافية الكويتية

(1) لا شك ان العفو الصادر من حضرة صاحب السمو أمير البلاد علي بعض أبناء الشعب الكويتي و كذلك دعوته الكريمة الى الحوار الوطني كان لها الأثر الكبير في المصالحة الوطنية، و بالرغم من ان رأينا المعلن بضرورة اشراك المجتمع المدني في الحوار الوطني الى اننا نشيد بهذا التوجه السامي.

(2) صدور القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع علي المعلومات ، إلا أن تطبيقات القانون من حيث سهولة الوصول إلى المعلومات لازالت دون الطموح.

(3) في حين كانت هناك العديد من الملاحظات حول الاداء العام للقطاع الحكومي لايزال هناك غياب لنظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسؤولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم.

(4) ضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

(5) التضيق على منظمات المجتمع المدني وتراجع دورها بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية (إحالة أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى النيابة العامة بسبب رأي فني)

(6) التضيق على الحريات في الوسائل الإعلامية وكثرة صدور الأحكام المغلظة ضد حرية الرأي.

(7) ضعف الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني والنقص في النظم المتعلقة بالديمقراطية.

(8) ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق القوانين.

## المتطلبات العشر لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت

- (1) إعادة إصدار قانون تعارض المصالح،
- (2) إنجاز تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.
- (3) إصدار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وتطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.
- (4) تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية وتقليص الدورة المستندية.
- (5) تعزيز تطبيقات الحوكمة، ونظم إدارة المخاطر في القطاع العام وتبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية في الجهات الحكومية.
- (6) إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.
- (7) تفعيل المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، وسرعة البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام لدى كل من النيابة العامة والقضاء.
- (8) دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد، وتعزيز حرية الصحافة والاعلام على الصعيد المؤسسي والفردى، ودعم جهود المواطنين في الإبلاغ عن الفساد.
- (9) تطوير الديمقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية الذي ينظم الانفاق الانتخابي والمال السياسي والاعلام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية كاملة، وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته الذي يعزز شفافية البرلمان ويكفل نزاهة الأداء البرلماني، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة، وتطوير النظام الانتخابي لضمان مشاركة جميع الناخبين بعدالة.
- (10) مراجعة وتطوير الأنظمة المالية في الدولة وحسن اختيار المسؤولين عنها والالتزام باللوائح والإجراءات المنظمة لدى كل من الجهاز المركزي للمناقصات العامة وأي جهة مفوضة بإجراء التعاقدات والمشتريات وإدارة المخازن في الجهات العامة.

## الأسئلة الواردة في مصادر مؤشر مدركات الفساد

- 1) إلى أي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة حين استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟
- 2) إلى أي مدى تسيطر الحكومة على الفساد؟
- 3) هل هناك إجراءات وآليات واضحة للمساءلة تحكم عملية تخصيص أو استخدام الأموال العامة؟ وماهي الآليات والوسائل التي تستخدمها الدولة لمنع الموظفين الحكوميين والسياسيين من قبول الرشاوى وذلك لضمان نزاهة العمل من سوء استغلال المنصب العام.
- 4) هل هناك أموال عامة مختلصة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟
- 5) هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟
- 6) هل هناك أموال لا تخضع للمراقبة أو المساءلة؟
- 7) هل توجد مراقبة ومساءلة على الصناديق؟
- 8) هل يتم تعيين الموظفين والمسؤولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
- 9) هل هناك جهاز رقابي مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة للدولة؟
- 10) هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين المتجاوزين ممن انتهكوا الأموال العامة؟

11) هل أصبح دفع الرشاوى عادة منتشرة لتأمين إرساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟

12) إلى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوى والممارسات الفاسدة عند مزاوله الأعمال التالية:

- الحصول على تراخيص الواردات أو الصادرات مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها.
- معاملات تتعلق بالمرافق العامة.
- منح العقود والتراخيص العامة (المناقصات).
- المدفوعات الضريبة.
- الحصول على أحكام قضائية.

13) مدى انتشار الفساد داخل النظام السياسي للدولة.

14) ما مدى انتشار الفساد السياسي في كافة المستويات بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضا مدى انتشاره في القطاع العام؟

15) أكثر صور الفساد التي تواجهها الشركات هو الفساد المالي وذلك على شكل مطالبات بدفع رشاوي ذات علاقة بتراخيص الاستيراد والتصدير أو ضبط الصرف، أو تقدير الضرائب، أو حماية الشرطة، أو تسهيلات القروض أو على شكل رعاية مفرطة، أو المحسوبية، أو تبادل المصالح، أو التمويل السري للأفراد والأحزاب السياسية أو وجود علاقات وثيقة بشكل مثير للريبة بين السياسة والأعمال.



16) مدى شيوع تفشي الرشوة أو الحصول على مبالغ غير موثقة مستنديا وذلك في المجالات التالية: الواردات والصادرات، المرافق العامة، المدفوعات الضريبية السنوية، الحصول على العقود العامة والتراخيص، والحصول على أحكام قضائية منحازة.

17) الى أي مدى تحترم الحكومة حرية الصحافة والاعلام، وحرية عامة الناس في مناقشة المسائل السياسية الداخلية، وهل وسائل الاعلام غير منحازة في تغطيتها للمعارضة؟ وهل تسمح بتمثيل مختلف وجهات النظر؟ وهل تسمح بنقد الحكومة؟ ومدى احترام الحرية المدنية والحرية الخاصة والسياسية؟ ومدى السماح للأحزاب كافة بالمشاركة في الانتخابات بحرية ونزاهة؟ ومدى السماح للمجتمع المدني العمل بحرية؟

18) مدى انتشار الفساد السياسي، والذي يتضمن أنواع من الفساد تغطي مجالات ومستويات مختلفة من الفساد السياسي وتشمل الفساد التنفيذي والتشريعي والقضائي. كما يشمل الفساد الذي يتعلق في معظمه بالرشوة أو بسبب الاختلاس، ويتناول أيضا الفساد في أعلى المراتب في السلطة التنفيذية وفي القطاع العام ككل.



## مصادر المعلومات الـ ١٣ التي يتم الاستعانة بها لإعداد مؤشر مدركات الفساد العالمي

1. السياسة القطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الأفريقي 2020 .
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان 2022.
4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادي لمجموعة الإيكونوميست 2021.
5. تقرير فريدوم هاوس عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية 2021.
6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت 2020.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية 2021.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية 2021.
9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية 2021.
10. سياسة البنك الدولي القطرية وتقييم المؤسسات 2020.
11. استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2020.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون 2020.
13. مشروع أنماط الديمقراطية 2021.



## 13 data sources were used to construct the Corruption Perceptions Index (CPI) 2021

1. African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
2. Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators 2020
3. Bertelsmann Stiftung Transformation Index 2022
4. Economist Intelligence Unit Country Risk Service 2021
5. Freedom House Nations in Transit 2021
6. Global Insight Country Risk Ratings 2020
7. IMD World Competitiveness Center World Competitiveness Yearbook Executive Opinion Survey 2021
8. Political and Economic Risk Consultancy Asian Intelligence 2021
9. The PRS Group International Country Risk Guide 2021
10. World Bank Country Policy and Institutional Assessment 2020
11. World Economic Forum Executive Opinion Survey 2020
12. World Justice Project Rule of Law Index Expert Survey 2020
13. Varieties of Democracy (V-Dem v. 11) 2021





## ترتيب دول العالم – مؤشر مدركات الفساد 2020

Country	CPI 2021	Rank
Denmark	88	1
Finland	88	1
New Zealand	88	1
Norway	85	4
Singapore	85	4
Sweden	85	4
Switzerland	84	7
Netherlands	82	8
Luxembourg	81	9
Germany	80	10
United Kingdom	78	11
Hong Kong	76	12
Canada	74	13
Iceland	74	13
Ireland	74	13
Estonia	74	13
Austria	74	13

Country	CPI 2021	Rank
Australia	73	18
Belgium	73	18
Japan	73	18
Uruguay	73	18
France	71	22
Seychelles	70	23
United Arab Emirates	69	24
Bhutan	68	25
Taiwan	68	25
Chile	67	27
United States of America	67	27
Barbados	65	29
Bahamas	64	30
Qatar	63	31
Korea, South	62	32
Portugal	62	32
Lithuania	61	34



Country	CPI 2021	Rank
Spain	61	34
Israel	59	36
Latvia	59	36
Saint Vincent and the Grenadines	59	36
Cabo Verde	58	39
Costa Rica	58	39
Slovenia	57	41
Italy	56	42
Poland	56	42
Saint Lucia	56	42
Botswana	55	45
Dominica	55	45
Fiji	55	45
Georgia	55	45
Czechia	54	49
Malta	54	49
Mauritius	54	49



Country	CPI 2021	Rank
Grenada	53	52
Cyprus	53	52
Rwanda	53	52
Saudi Arabia	53	52
Oman	52	56
Slovakia	52	56
Armenia	49	58
Greece	49	58
Jordan	49	58
Namibia	49	58
Malaysia	48	62
Croatia	47	63
Cuba	46	64
Montenegro	46	64
China	45	66
Romania	45	66
Sao Tome and Principe	45	66



Country	CPI 2021	Rank
Vanuatu	45	66
Jamaica	44	70
South Africa	44	70
Tunisia	44	70
Ghana	43	73
Hungary	43	73
<b>Kuwait</b>	<b>43</b>	<b>73</b>
Senegal	43	73
Solomon Islands	43	73
Bahrain	42	78
Benin	42	78
Burkina Faso	42	78
Bulgaria	42	78
Timor-Leste	41	82
Belarus	41	82
Trinidad and Tobago	41	82
India	40	85



Country	CPI 2021	Rank
Maldives	40	85
Kosovo	39	87
Colombia	39	87
Ethiopia	39	87
Guyana	39	87
Morocco	39	87
North Macedonia	39	87
Suriname	39	87
Tanzania	39	87
Vietnam	39	87
Argentina	38	96
Brazil	38	96
Indonesia	38	96
Lesotho	38	96
Serbia	38	96
Turkey	38	96
Gambia	37	102



Country	CPI 2021	Rank
Kazakhstan	37	102
Sri Lanka	37	102
Cote d'Ivoire	36	105
Ecuador	36	105
Moldova	36	105
Panama	36	105
Peru	36	105
Albania	35	110
Bosnia and Herzegovina	35	110
Malawi	35	110
Mongolia	35	110
Thailand	35	110
El Salvador	34	115
Sierra Leone	34	115
Egypt	33	117
Nepal	33	117
Philippines	33	117



Country	CPI 2021	Rank
Zambia	33	117
Algeria	33	117
Eswatini	32	122
Ukraine	32	122
Gabon	31	124
Mexico	31	124
Niger	31	124
Papua New Guinea	31	124
Azerbaijan	30	128
Bolivia	30	128
Djibouti	30	128
Dominican Republic	30	128
Laos	30	128
Paraguay	30	128
Togo	30	128
Kenya	30	128
Angola	29	136





Country	CPI 2021	Rank
Liberia	29	136
Mali	29	136
Russia	29	136
Mauritania	28	140
Myanmar	28	140
Pakistan	28	140
Uzbekistan	28	140
Cameroon	27	144
Kyrgyzstan	27	144
Uganda	27	144
Bangladesh	26	147
Madagascar	26	147
Mozambique	26	147
Guatemala	25	150
Guinea	25	150
Iran	25	150
Tajikistan	25	150



Country	CPI 2021	Rank
Lebanon	24	154
Nigeria	24	154
Central African Republic	24	154
Cambodia	23	157
Honduras	23	157
Iraq	23	157
Zimbabwe	23	157
Eritrea	22	161
Congo	21	162
Guinea Bissau	21	162
Chad	20	164
Comoros	20	164
Haiti	20	164
Nicaragua	20	164
Sudan	20	164
Burundi	19	169
Democratic Republic of the Congo	19	169



Country	CPI 2021	Rank
Turkmenistan	19	169
Equatorial Guinea	17	172
Libya	17	172
Afghanistan	16	174
Korea, North	16	174
Yemen	16	174
Venezuela	14	177
Somalia	13	178
Syria	13	178
South Sudan	11	180



شكراً

